أطباء رفعوا دعاوى على مرضاهم

نقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: أشخاص اشتكوا على أطباء بهدف الابتزاز المادي

ازدياد في سفر الأطباء.. و٦٠ بالمئة من أطباء سورية في دمشق

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في دمشق عماد سعاده أن النقابة تلقت شكاوى من العديد من الأشخاص بحق أطباء ولكن بعد التدقيق في الموضوع تبين أن الهدف من الكثير من هذه الشكاوى هو الابتزاز المادي بحق الأطباء المقدمة بحقهم الشكاوى، مشيراً إلى أن هناك العديد من الأطباء رفعوا دعاوى في القضاء بحق بعض الشاكين الذين كان هدفهم الابتزاز المادي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سعاده أنه تمت معالجة الشكاوى التي وردت إلى النقابة من خلال تشكيل لجان للتدقيق في هذه الشكاوى التي وردت إلى النقابة وأنه في حال كان هناك خطأ طبي مرتكب من الطبيب فإنه يحال إلى المجلس المسلكي وفق ما ينص عليه قانون تنظيم المهنة.

وأكد أن من له حق حصل عليه، موضحاً طبيعة بعض هذه الشكاوى التي وردت إلى النقابة منها يتعلق بالتجميل والجراحة البولية وغيرها من الشكاوى بمعنى أن الشكاوى متنوعة.

وفي موضوع آخر أشار سعاده إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد على الحفاظ على الكادر الطبي وهذا ما تم طرحه في مؤتمر فرع النقابة الذي تم عقده منذ فترة، من هذه الإجراءات ما يتعلق بموضوع التدخل في المالية إضافة إلى مساعدتهم في تقديم دورات تأهيلية وتدريبية قدر الإمكان، مشيراً إلى أن النقابة قامت بهذا العمل، مؤكداً استعداد النقابة إلى تقديم أي مساعدة سواء علمية أم غيرها.

ورأى سعاده أن هناك زيادة في عدد المسافرين من الأطباء، مشيراً إلى أنه ليس لديه إحصائيات عن الموضوع ولكن حسب الواقع فإنه من الملاحظ أن هناك زيادة في سفر الأطباء خارج البلاد وخصوصاً الأطباء الجدد، ومؤكداً أن الطبيب كأي شخص يرغب في السفر لتحسين وضعه المعيشي كالمحامين والمهندسين، ومن هذا المنطلق فإن الموضوع لا يقتصر على الأطباء.

وبين أن القانون يجيز للطبيب السفر إلى أي بلد وهذا حق له، مشيراً إلى أن الخيار يعود له للتواصل مع النقابة أو لا.

ولفت إلى أن أعداد الأطباء في دمشق جيدة وتلبي الخدمات بشكل ممتاز، موضحاً أن نسبة ٦٠ بالمئة من أطباء سورية في دمشق.

ولفت إلى أن النقابة عقدت مؤتمراً بما يخص الذكاء الاصطناعي وهو إعطاء طرق حديثة في الخدمات الطبية والتشخيص والعلاج، معرباً عن أمله أن يعقد في العام الحالي مؤتمر على المستوى ذاته.

وبين أن الظروف التي تعيشها البلاد صعبة وبالتالي فإن أي تطور في مهنة الطب بكل تأكيد سيرافقه ظروف صعبة، مشيراً إلى أن الظروف أثرت في كل شيء وليس فقط في مهنة الطب في سورية.

استجابة لما نشرته «الوطن».. قرار بتبسيط إجراءات «تعادل الشهادات»

أمين مجلس التعليم العالي لـ«الوطن»: تدقيق للشهادات قبل معادلتها وواحد بالمئة فقط يتم رفضها

عادلنا شهادات من أميركا وروسيا والصين وأوروبا

فادي بك الشريف

كشف أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي لـ«الوطن» عن معادلة ٧٠٠ شهادة للتدريس في الجامعات الخاصة خلال عام، إضافة إلى معادلة ١٠٠ شهادة «أجنبية» بما في ذلك معادلة شهادات المعيدين، مبيناً أن معظم الشهادات المعادلة هي من روسيا وإيران والصين وماليزيا، كما هناك شهادات تمت معادلتها من دول أوروبا كفرنسا وألمانيا وبريطانيا إضافة إلى أميركا.

وأكد ملندي وجود تدقيق كبير للشهادات والتأكد من اعتمادية الجامعة وتطابق الاختصاص وموضوع الإقامة، مع استكمال أي أوراق ناقصة، ذاكراً أن نسبة الشهادات ممن تم رفضها لا يتجاوز الـ١ بالمئة من إجمالي عدد الشهادات الأجنبية المنظورة.

واستجابة لما نشرته «الوطن»، نوه أمين مجلس التعليم العالي بإقرار إجراءات لتبسيط الإجراءات من دون أي تراكم، ذاكراً أنه منذ بداية العام هناك ١٦٠ طلباً مقدماً لمعادلة الشهادات، أقر منها ١٤٠ طلباً.

وكشف ملندي أن مجلس التعليم العالي أصدر قرارات بتبسيط الإجراءات المتعلقة بشرط الإقامة بالنسبة لتعادل الشهادات في أو المطلوب من طلاب الدراسات العليا في الجامعات السورية.

وبموجب القرار أصبح يطلب من الطالب في سنة المقررات في «الماجستير» ٨ أشهر كل سنة بدلاً من ٩ أشهر.

وبالنسبة لطلبة الماجستير في سنة الرسالة أصبح بإمكان الطالب أن يكون مقيماً ٦ أشهر في بلد الدراسة في السنة الأولى أو موزعة على السنتين الأولى والثانية بدلاً من ٨ أشهر في العام، وذلك فيما يخص الكليات النظرية.

أما فيما يخص طلبة الدكتوراه في الكليات النظرية، أصبح يطلب من الطالب (بموجب القرار) ١٢ شهراً كشرط إقامة فقط موزعة على السنوات الثلاث الأولى من الدكتوراه بدلاً من ٨ أشهر كل سنة (إقامة) وبالتالي تم تخفيض شرط الإقامة بحدود الثلث.

وفيما يخص الكليات التطبيقية أوضح ملندي أنه أصبح يطلب من طالب الماجستير في سنة المقررات من الماجستير ٨ أشهر بدلاً من ٩ أشهر.

وبالنسبة لطلبة الماجستير في سنة الرسالة بيّن أنه أصبح بإمكان الطالب أن يكون مقيماً ١٢ شهراً في بلد الدراسة في السنة الأولى أو موزعة على السنتين الأولى والثانية، بدلاً من ٩ أشهر في العام.

وفيما يخص طلبة الدكتوراه في الكليات التطبيقية أكد ملندي أنه أصبح يطلب من الطالب ١٦ شهراً شرط إقامة فقط موزعة على السنوات الثلاث الأولى من الدكتوراه بدلاً من ٨ أشهر كل سنة (إقامة) وبالتالي تم تخفيض شرط الإقامة إلى حدود الثلث.

ونص القرار على وضع شرط خاص للطلبة الدارسين في كل من لبنان والأردن بطلب المدة الزمنية نفسها للماجستير والدكتوراه، ولكن تم الاكتفاء بإقامة الطالب يومين في الأسبوع في بلد الدراسة ليتم حساب الأسبوع كاملاً، وبالتالي تم تخفيض فترة الإقامة وذلك ضمن إطار تبسيط الإجراءات على الطلبة.

وبيّن أمين مجلس التعليم العالي أن هذه المدد تنطبق أيضاً على الطلاب المسجلين في مرحلة الدراسات العليا سوريين وغيرهم في الجامعات السورية، حيث لم يقتصر فقط على الشهادات الأجنبية، وبالتالي وحد القرار شروط الإقامة المطلوبة للشهادات داخلياً وخارجياً.

وأكد ملندي أن تعديل القرار جاء بناء على دراسة معمقة، حيث تم بحث الموضوع ضمن لجنة علمية مختصة، بهدف تبسيط إجراءات التعادل.

كما يأتي القرار بناء على اعتراضات رصدتها «الوطن» سابقاً، بأن مدد بقاء الطالب داخل بلد الدراسة طويلة نسبياً بالنسبة للإقامة، وبالتالي تم تبسيط الإجراءات بهدف جذب الكوادر الوطنية العلمية للحاثرين على الدراسات العليا بما لا يتعارض مع قواعد الجودة.

موازنات معظم الأحواض المائية سلبية

حمدان لـ«الوطن»: مشروع حصاد المياه من أهم المشاريع الاستراتيجية للاستفادة من كل قطرة

تراكم سنوات تراجع الهطل المطري لا يساعد في تحسن وارتفاع المناسيب الجوفية

محمود شاهين

الماء شريان الحياة، شريان المجتمع والاقتصاد والحياة، والأمن المائي من أهم ما تحتاجه المجتمعات، وقد شهدنا ونشهد صراعات وحروباً من أجل المياه، ومن أجل الأمن المائي للدول، فإن افتقرت الدول للماء فلن تستفيد من أي شيء وصلت إليه.. وأمام التحولات المناخية التي تتعرض لها البلدان لابد من سياسات مائية، ولابد من وجود خطط لتجاوز الأزمات وضمان الاستهلاك المدروس للمياه.

«الوطن» التقت المهندس عيسى حمدان المدير العام للهيئة العامة للموارد المائية وكانت جلسة حوارية علمية وموثقة عن المياه وواقعها في سورية ودور الهيئة العامة للموارد المائية.

تحدث المهندس حمدان عن الواقع المائي والتحول المناخي في سورية والعالم:

تأثرت سورية كما معظم دول العالم بالتغيرات المناخية وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، فكان من نتائجها قلة الهطلات المطرية وتغير نمط حدوثها زمانياً ومكانياً وتغير شدتها ما انعكس على المصادر المائية وخاصة الجوفية منها حيث يعاني العديد من الأحواض المائية الاستنزاف.

هطل جيد وجفاف قديم

وأعطى أرقام الهطلات المطرية الموثقة التي تبنى عليها الخطط المائية:

في هذا العام كان هناك تفاوت في الهطل المطري من ناحية الفترة الزمنية والشدة المطرية ومناطق الهطل حيث تأخرت فترة الهطل المطري خلال الأشهر من تشرين الأول وحتى نهاية العام ٢٠٢٣ وكانت بقترات متباعدة وشدات مختلفة وتركزت الهطلات في شهر كانون الثاني وشباط من هذا العام. وقد بلغت نسبة الهطلات المطرية من المعدل السنوي في دمشق ٨٠ بالمئة، المنطقة الجنوبية ٩٠ – ١١٠ بالمئة، أما في المنطقة الوسطى والساحلية فقد تجاوزت نسبة الهطل المطري ١١٠ بالمئة، وفي محافظة حلب لم يتجاوز الهطل المطري نسبة ٧٠ بالمئة، وفي المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية كانت الهطلات ضعيفة لم تتجاوز ٦٠ بالمئة.

كان للهطل المطري الأثر الواضح في تخازين السدود ولاسيما المنطقة الساحلية حيث تجاوزت نسبة التخازين في سدود اللاذقية ٨٠ بالمئة وفي طرطوس ١٠٠ بالمئة بينما كانت نسبة التخازين في سدود حمص ٥٧بالمئة وفي حماة ٤٧ بالمئة وفي القنيطرة ٧٥ بالمئة وفي درعا ٣٥بالمئة وفي السويداء ٢٥ بالمئة وفي سدود الحسكة ١٥ بالمئة.

ويؤكد المهندس حمدان أن النسب الجيدة لهذا العام لن تكون قادرة على سد ما نجم عن سنوات الجفاف:

وعلى الرغم من أن معدلات الهطل المطري هذا العام جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه نتيجة تراكم سنوات الجفاف فإن الوضع الحالي لا يساعد كثيراً في تحسن وارتفاع المناسيب الجوفية، وتعتبر المحافظات الجنوبية والشرقية الأكثر تأثراً بهذا الوضع، حيث إن تعاقب سنوات الجفاف يتطلب تعاقب العديد من السنوات الرطبة حتى يتم تقليص العجز الحاصل في المياه الجوفية.

دور فاعل وخطط طموحة

وعن دور الهيئة والحكومة في التعامل مع واقع المياه ذكر المدير العام ما يجب عمله بتضافر الجهود بين الوزارات المعنية، وفي إطار التوجه الحكومي نحو ترشيد استخدام المياه بالشكل الأمثل تقوم الوزارة ممثلة بالهيئة العامة للموارد المائية بالمشاركة في إعداد الخطة الزراعية والتي تكون مبنية على الموارد المائية المتاحة والتي تتكون من (الآبار– السدود– الينابيع والمسيلات المائية والبحيرات) وفي ضوء الهطلات الواردة في الموسم وتخازين السدود المتاحة لأن القطاع الأساس المستهلك للمياه هو القطاع الزراعي حيث تشير المعطيات إلى أنه يستهلك نحو ٨٨ بالمئة من الموارد المائية بالمقارنة مع ٩بالمئة للشرب و٣بالمئة للقطاعات الأخرى، ما يستوجب التوجه لترشيد الاستخدام في هذا القطاع، وبالتعاون مع وزارة الزراعة ومستخدمي المياه نقوم بالعمل على:

– التوجه بالخطط الزراعية نحو الزراعات الملائمة لظروف وندرة الموارد المائية المتاحة أي الزراعات التي تحتاج لمياه أقل وذات عائد اقتصادي جيد والتشجيع على الزراعات المطرية (البعلية) ونشر تقنيات حصاد مياه الأمطار.

– تأمين مصادر بديلة عن طريق معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل صرفها إلى المجاري المائية وذلك بهدف استخدامها في الري الزراعي مصدراً إضافياً وحماية الموارد المائية من التلوث.

– التحول إلى منظومة الري الحديث الذي يوفر نحو ٥٠ بالمئة من مياه الري مقارنة بأساليب الري التقليدي، ويرفع كفاءة الاستخدام إلى نحو ٩٠ بالمئة.

– نشر ثقافة الري الجماعي والتشاركية في مجال استخدام المياه وتشجيع العمل الجماعي عن طريق تشكيل جمعيات مستخدمي المياه بهدف الاستخدام التشاركي الأمثل للموارد المائية بشكل فعال بما يضمن رفع كفاءة استخدام المياه ومراقبة كميات المياه المستجرة وتركيب شبكات الري الحديث ويتم ذلك عبر تفعيل عمل مجالس إدارة الجمعيات بالتنسيق والإشراف من قبل مديريات الموارد المائية، وقد بلغ عدد الجمعيات المشكلة في المحافظات حتى تاريخه /٣٧٥/ لمختلف الأغراض منها ٢٩٠ للأغراض الزراعية.

تحسين المصادر وحصاد الأمطار

وعن دور هيئة الموارد المائية بيّن المدير العام: تولي الهيئة العامة للموارد المائية اهتماماً كبيراً بمراقبة نوعية المياه وحمايتها من التلوث واتخاذ كل الإجراءات الممكنة للمحافظة على سلامة الموارد المائية وتحسين وضع المصادر المائية التي أصابها التلوث، كما تقوم بتحديد نطاقات حماية للينابيع وبحيرات السدود يمنع ضمنها كل النشاطات المسببة للتلوث بهدف تأمين استدامة هذه المصادر وصلاحيتها للاستخدامات المختلفة.

يعد مشروع حصاد المياه من أهم المشاريع الإستراتيجية التي تقوم بها وزارة الموارد المائية ممثلة بالهيئة العامة للموارد المائية في تنظيم المياه والاستفادة من كل قطرة ماء تهطل على القطر وذلك عن طريق إنشاء السدود والسدات المائية والحفائر والخزانات، وتقوم الهيئة بإنشاء عدد من هذه المنشآت لمختلف الأغراض (شرب، ري، درء فيضان...).

وتحدث المهندس حمدان عن السدود قيد التنفيذ التي تسهم في إنجاز الخطة الطموحة للهيئة ووزارة الموارد المائية.

سد برادون: بحجم تخزين /١٤٠/ مليون م٣، وبهدف إلى إرواء مساحة /٧٥٠٠/ هكتار نسبة التنفيذ ٨٣ بالمئة.

سد فاقي حسن: بحجم تخزين /١٠,٧٧٦/ مليون م٣، للشرب وري /٣٠٠/ هكتار نسبة التنفيذ (٧٢ بالمئة).

سد البلوطة: حجم التخزين /٢,٥٧/ مليون م٣، السد مخصص لأغراض الشرب، نسبة التنفيذ ٤٠بالمئة.

السدات والخزانات المائية: إن تنفيذ السدود والخزانات المائية في مختلف المحافظات ضمن مشروع حصاد المياه يهدف إلى الاستفادة منها لأغراض متعددة أهمها: سد عجز مياه الشرب بتأمين مصدر داعم لمياه الشرب للتجمعات السكانية المجاورة للسدة، ري الأراضي وتحويل مساحة الأراضي الزراعية المستفيدة من السدة من زراعات بعلية إلى زراعات مروية وخاصة الأشجار المثمرة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، والاستثمار السياحي للمناطق الجبلية والمساهمة بإطفاء الحرائق.

عدد السدات المنفذة ١٥ سدة: اللاذقية وطرطوس والسويداء، عدد السدات قيد التنفيذ /٨/ سدات مائية في محافظات طرطوس واللاذقية وحماة وحمص وهناك عدد من السدات المائية المدروسة وجاهزة للتنفيذ وفق خطة الهيئة العامة للموارد المائية، كما تم تنفيذ ٣ خزانات مائية في محافظة طرطوس.

التأهيل وإعادة ما دمرته الحرب

وعما أدته الهيئة على أرض الواقع وما تتم إعادة تأهيله في المحافظات كافة تحدث المهندس حمدان: قامت الهيئة بإعادة تأهيل عدد من المشاريع التي تم تخريبها وتدميرها من العصابات الإرهابية المسلحة في كل المناطق التي تم تحريرها.

محافظة حمص: تأهيل القناة الرئيسية لشبكة ري حمص– حماة «قسم حمص» يروي المشروع مساحة بحدود /٢٢/ ألف هكتار منها /١٣/ ألفاً في محافظة حمص، تأهيل أقنية أعالي العاصي /قناتا جوسية وزيتا وتفرعاتها/ يروي مساحة ٦٨٠٠ هكتار، تأهيل آبار مهين يروي مساحة ١٨٠ هكتاراً/ يتم العمل حالياً بالمشروع/، تأهيل أقنية /الحية، قنية العاصي، الربيعة والبيلا/، تروي مساحة بحدود ١٢٥٠ هكتاراً، تأهيل آبار واحة تدمر L9، L9A تروي مساحة ٤٠٠ هكتار.

محافظة حماة: إعادة تأهيل شبكة ري حمص– حماة «قسم حماة» تروي مساحة /٨٠٠٠/ هكتار، إعادة تأهيل القناتين /G1، G2/ ضمن مشاريع الري بالغاب: والهدف من المشروع صيانة الأقنية المتضررة لري أجزاء من شبكة /٣٠٠٠+٣٥٦٤/ هكتاراً بحدود ٢٠٠٠ هكتار، إعادة تأهيل محطة ضخ التويئة التي تروي بحدود ٣٠٠٠ هكتار، يتم العمل على إعداد الإضبارة الفنية لمشروع إعادة تأهيل محطة ضخ أفاميا.

محافظة درعا: تأهيل محطتي ضخ الهرير الأولى والهرير الثانية التي تسهم في ري ٧٢٠٠ هكتار في شبكات ري المزيريب إضافة إلى تأهيل محطة ضخ عيون العبد.

محافظة القنيطرة: صيانة محطة ضخ بريقة وتزويدها بالطاقة الشمسية: تروي مساحة /١٠٦/ هكتارات ويقدر عدد الأسر المستفيدة بـ١٥٠٠ أسرة.

محافظة ريف دمشق: تنفيذ الأعمال التالية من أجل إعادة المساحات المروية إلى الاستثمار بعد تحرير محطة عدرا:

– تأهيل المحطة الأولى في عدرا ومحطتي ضخ الريحان الثانية والثالثة.

– تأهيل القناة الرئيسية MC. والمرحلة الأولى من القناة الأولى PC1 (بطول ٥ كم) ويتم تأهيل المرحلة الثانية من قناة PC1 لتأمين إرواء ٥٠٠٠ هكتار.

– تأهيل قناة PC2 لتأمين إرواء ٣٠٠٠ هكتار.

هذا وتقوم الهيئة بإجراء المراقبات والصيانات الدورية لكل السدود ودراسة تقييم السدود وفق الحاجة الفنية والاستمرار بتنفيذ الخطة الوطنية لإعادة تأهيل السدود وشبكات الري المتضررة نتيجة الإرهاب وذلك للحفاظ على الجاهزية الفنية للسدود ومحطات الضخ وشبكات الري.

كما تقوم الهيئة بإجراء الصيانات الدورية لمحطات الضخ وشبكات الري بعد نهاية كل موسم ري والصيانات الطارئة أثناء الري وذلك لضمان تأمين مياه الري للإخوة الفلاحين وتقديم خدمة الري بالشكل الأمثل لكل الإخوة المزارعين.

إن الواقع المناخي الذي تعيشه سورية، والظروف في مواجهة الحرب تستدعي جهوداً مضاعفة من أجل إنجاز الخطط وتجاوز ما تم تدميره من الإرهاب، وهذا ما تقوم به الهيئة العامة للموارد المائية بأقصى طاقة ممكنة.